AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.Africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الخامسة والعشرون
ملابو، غينيا الاستوائية، 20-24 يونيو 2014

الأصل: إنجليزي

EX.CL/843 (XXV)

تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الحيوانات والنباتات البرية الأفريقية والتجارة غير القانونية في الأحياء البرية

–

تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الحيوانات والنباتات البرية الأفريقية والتجارة غير القانونية في الأحياء البرية

مقدمة:

1. بينما تتمتع أفريقيا بموارد كبيرة هائلة فيما يخص الحيوانات والنباتات البرية، مثلاً توجد فيها 25% من أنواع ثدييات العالم و22% من أنواع النباتات. ويُعتبر الاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية في أفريقيا مشكلة اجتماعية واقتصادية وبيئية خطيرة تهدد السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية المحتملة وإدارة النظم الإيكولوجية، وتقلل من الخيارات المستقبلية لاستخدام الموارد.

2. عالمياً، يُعترف بالاتجار غير القانوني بالأحياء البرية بأنها رابع أكبر تجارة غير مشروعة في العالم تتلوها مباشرة تجارة العقاقير غير المشروعة، والاتجار بالبشر والأسلحة. ومن انشغالات أفريقيا أزمة الصيد غير المشروع الحالية التي تؤثر على الفيلة، ووحيد القرن وغيرها من الحيوانات البرية لإمداد أسواق آسيا بالعاج والقرون والمنتجات الحيوانية الأخرى. علاوة على ذلك، تتأثر أنواع أخرى كثيرة من الأحياء البرية أيضاً، بما في ذلك أنواع القردة العليا، الطيور، الأسماك والأخشاب.

3. دعا إعلان ليبرفيل[1] للمؤتمر الأفريقي حول التنوع البيولوجي والحد من الفقر في أفريقيا، والمنعقد من 13 إلى 17 سبتمبر 2010 إلى اعتماد تدابير مناسبة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لمكافحة الجريمة العابرة للحدود، بما في ذلك من خلال تشجيع البلدان الأفريقية على الانضمام إلى اتفاقية لوساكا لعام 1994 بشأن عمليات التطبيق التعاونية والموجهة نحو الاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية.

[1] AMCEN/SS/IV/INF/7

4. يدعو إعلان مراكش الذي اعتمده مديرو مجموعة البنك الأفريقي للتنمية في عام 2013 وخطة عمله ذا الـ 10 نقاط، إلى مكافحة تهريب الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات البرية.

5. مع ذلك، كانت هناك زيادة سريعة في معدل الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والحيوانات والنباتات التي تحرم الأمم من رأسمالها الطبيعي وتراثها الثقافي، مع عواقب سياسية وأمنية واقتصادية وإيكولوجية واجتماعية خطيرة مما يقوض التنمية الاقتصادية المستدامة.

6. اعترافا بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأحياء البرية في أفريقيا، تم إعداد هذا التقرير لبحث الحالة الراهنة للاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية في أفريقيا وكذلك اقتراح توصيات بشأن حفظ البيئة والتجارة المستدامة وحفظ الأحياء البرية الأفريقية.

أولاً: حالة الاتجار غير المشروعة بالحيوانات والنباتات البرية في أفريقيا

7. تعرف الأنشطة التي تشمل تهريب الأنواع، والاحتطاب غير المشروع وتهريب الأخشاب على الصعيد الدولي بأنها *جرائم بيئية*. وفيما يلي حالة الاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية في أفريقيا.

الفيلة والعاج

8. بلغ الصيد غير المشروع للفيل على مدى العقد الماضي مستويات غير مسبوقة في أنحاء القارة الأفريقية مع آثار اقتصادية وبيئية وآثار على السلم والأمن تتطلب جهوداً جماعية وفردية من المؤسسات الدولية والحكومات الوطنية. وعلى الرغم من أن حدة

هذا النشاط الجنائي وشكله يختلفان من بلد إلى آخر فإن النزعة هى أن النسب مفزعة وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأنها.

9. يضم الجنوب الأفريقي أكثر من نصف (55%) من الفيلة المعروفة في القارة. ويضم شرق أفريقيا أقل بقليل من الثلث (28%) كما يضم وسط أفريقيا حوالي السدس (16%). وفي غرب أفريقيا، توجد أقل من 2% من الفيلة المعروفة في القارة.

10. يقتل فيل واحد كل 15 دقيقة في أنحاء أفريقيا، وتوجد أكثر من نصف جميع الفيلة ميتة أو مقتولة بطريقة غير مشروعة. وحسب المعدل الحالي من الصيد غير المشروع، فإن الفيلة الأفريقية سوف تختفي من أجزاء كثيرة في أفريقيا خلال السنوات العشر المقبلة.

11. إن سوق غالبية الاتجار غير المشروع بالعاج هي الصين. علاوة على ذلك، تزدهر أيضاً أسواق العاج المحلية؛ والبلدان الأفريقية ذات الحظ الأوفر من سوق العاج المحلية هي: جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إثيوبيا، موزمبيق، نيجيريا، جنوب أفريقيا وزيمبابوي.

<u>وحيد القرن والقرون</u>

12. إن إجمالي تعداد وحيد القرن البيض والسود في أفريقيا هو حوالي 20.000 و5.000 على التوالي. ازداد الصيد غير المشروع لوحيد القرن بنسبة 7.000% في جنوب أفريقيا في الفترة 2007 – 2013، بحوالي 1.000 وحيد قرن تم صيدها بطريقة غير مشروعة في عام 2013 وحده في جنوب أفريقيا، التي تعتبر موطناً لأكثر من 80% من وحيد القرن في أفريقيا.

13. مع قيمة السوق البالغة 65.000 دولار أمريكي للكيلوجرام، تعتبر أسعار قرون وحيد القرن حالياً أعلى من الذهب. وسوق معظم قرون وحيد القرن التي يتم الاتجار بها هي فيتنام.

القردة العليا

14. يعد الاتجار غير المشروع بالقردة العليا أكبر تهديد للبقاء الطويل الأمد للشمبانزي والغوريلا والبونوبوس في أفريقيا. وتوجد القردة العليا بشكل طبيعي في 21 بلداً أفريقيا، ولكن يصنف جميعها بأنها "مهددة بالانقراض" وقد فقدت أربعة بلدان (جامبيا، بوركينا فاسو، بنين وتوجو) جميع قردتها العليا في أواخر القرن العشرين. توجد 840 من الغوريلا الجبالية فقط في أوغندا، رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد يكون عدد غوريلات كروس ريفر للكاميرون–نيجيريا قليلاً يبلغ 250.

15. يتركز الاتجار غير المشروع بالقردة العليا على الحيوانات الحية الرضيعة من أجل الأزياء أو حدائق القردة المعروضة. وتُقتل قردة كثيرة لتأمين رضيع واحد للتجارة غير المشروعة. ويموت عدد كبير من الشمبانزي أو البونوبوس يبلغ عشراً، واثنين من الغوريلاً مقابل كل رضيع حي تتم المتاجرة به. ويقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن 2.500 من القردة العلياً تُفقد من غابات أفريقيا كل عام.

16. يمكن أن يكون للقردة العليا أثر رئيسي على اقتصاد الأمم من خلال مشاريع السياحة التي تتم إدارتها بطريقة مستدامة. ففي عام 2012 وحده، تلقت رواندا 28.483 زائراً لسير الغوريلا مسافات طويلة على الأقدام فقط. وفي أوغندا يقدر أن كل غوريلا جبالية تكسب 1 مليون دولار أمريكي في السنة للاقتصاد الوطني.

مصائد الأسماك

17. يشكل صيد القراصنة ما يقدر بنسبة 20% من الصيد في العالم. إن تكاليف صيد القراصنة هائلة، بحيث تقدر قيمة منتجات صيد القراصنة بما يتراوح ما بين 10 و 23,5 مليار دولار أمريكي سنوياً.

18. ظلت جريمة مصائد الأسماك مرتبطة بتدمير الموائل البحرية، تقييد المنافسة، غسيل الأموال والغش، الاتجار بالبشر، والاتجار بالعقاقير غير المشروعة. ويفقد غرب أفريقيا، الذي يعترف به كأحد أغنى إقليم في مصائد الأسماك في العالم والذي يزخر بالنهاش، القشّر، الساردين، المكاريل والجمبري، ما يقدر بـ 1,5 مليار دولار أمريكي من الأسماك كل عام جراء القوارب التي تصطاد في المناطق المحمية أو دون معدات أو تراخيص مناسبة.

الأخشاب

19. يقدر غطاء غابات أفريقيا بـ 675 مليون هكتار، مما يشكل 17% من غابات العالم و23% من إجمالي المساحة الأرضية. وقد فُقد حوالي 3,4 مليون هكتار في الفترة من 2000 – 2010.

20. يؤدي الاحتطاب غير المشروع إلى تدهور الغابات، ويكلف الحكومات مليارات الدولارات، ويؤدي كذلك إلى تفشي الفساد ويموّل النزاع المسلح، والأسوأ من ذلك كله أنه يقوض سبل العيش المحلية. ويعيق التنمية المستدامة في بعض أفقر البلدان في العالم. ويتم فقدان ما يقدر بـ 30 إلى 100 مليار يورو عالمياً من خلال الاحتطاب غير المشروع كل عام.

21. تتباين معدلات الاحتطاب غير المشروع في أفريقيا، ولكنها عالية في بعض الحالات، وتبلغ مثلاً 50% بالنسبة للكاميرون وغينيا الاستوائية و70% في الجابون و80% في ليبيريا. غير أنه لا تزال هناك تباينات كبيرة بين المستوردات المبلغ عنها مقابل الصادرات المبلغ عنها من الأخشاب في أنحاء كثيرة من أفريقيا. ففي أوغندا، مثلاً، تُقدر الرسوم الجمركية والضرائب المنقوصة على الأخشاب المستوردة بنسبة 50% في عام 2011، وفي الجابون فإن 70% من الأخشاب المحصودة غير قانونية.

ثانياً: آثار الاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية في أفريقيا

22. إن للأحياء البرية قيماً داخلية بما في ذلك مساهماتها الإيكولوجية، الجينية، الاجتماعية، الاقتصادية، العلمية، التعليمية، الثقافية، الترفيهية والجمالية في التنمية المستدامة والرفاهية البشرية. وتمثل التجارة غير المشروعة في السلع من قبيل الأحياء البرية والأخشاب في أفريقيا مشكلة اقتصادية وبيئية خطيرة يمكن أن تعطل كل الاقتصادات والنظم الإيكولوجية، وتقوض الأنشطة المستدامة بيئيا، وتسبب انعدام الاستقرار والأمن، وتقلل من الخيارات المستقبلية لاستخدام الموارد.

23. بالإضافة إلى العواقب البيئية الوخيمة، فإن هذه الأشكال من النشاط غير القانوني العابر للحدود يمكن أن ينطوي على الفساد والجريمة المالية، وفقدان الإيرادات الضريبية للحكومات الأفريقية، والتجارة الموزاية مع أشكال أخرى من الأنشطة الجنائية، وتقييد السوق القانونية. علاوة على ذلك، قُتل 1.000 من حرس الحدائق، على مدى العقد الماضي، على يد وكلاء تجارة الأحياء البرية غير المشروعة.

24. تقدر جريمة الأحياء البرية وحدها على الصعيد العالمي بـ 15 إلى 20 مليار دولار أمريكي سنوياً. ويشكل صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ما يتراوح ما بين 11 و 26 مليون طن في السنة، وهو ما يعادل 15 بالمائة من صيد العالم. وتقدر تجارة الأخشاب غير المشروعة من قبل مجموعات الجريمة المنظمة بما يتراوح بين 30 و 100 مليار دولار أمريكي. (إن قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية هي 120 مليار دولار أمريكي في السنة. ويقدر تهريب النفط بحوالي 12 مليار دولار أمريكي في السنة كما أن تهريب الماس يبلغ 0,3 مليار دولار أمريكي في السنة).

25. يمكن أن تجلب الجريمة البيئية إيرادات واسعة للمجرمين المنظّمين، ولكن نظراً لطبيعتها غير المشروعة والسرية، فإنها عموماً اقتصاد نقدي ومن ثم تتفادى النظمَ المصرفية التقليدية. أقرّ الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بزيادة مشاركة المجموعات المتمردة في جريمة الأحياء البرية، خلال السنوات الماضية وتتزايد الأدلة بتورط أسوأ القوات المتمردة سمعة في أفريقيا ألا وهى جيش الرب للمقاومة، والشباب، والجنجويد في دارفور.

الخاتمة:

26. هناك مبادرات وجهود وإجراءات هامة مختلفة تتخذها بالفعل الحكومات الأفريقية، المؤسسات الأفريقية، منظومة الأمم المتحدة[2] بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والأنشطة الجنائية ذات الصلة. بيد أنه يجدر بالملاحظة أن الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

[2] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ الإنتربول؛ منظمة الجمارك العالمية؛ البنك الدولي؛ والاتفاقية بشأن التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية؛ الاتحاد الدولي لمكافحة الجريمة المتعلقة بالأحياء البرية؛ لجنة الأمم المتحدة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛ اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ البنك الأفريقي للتنمية؛ مصرف التنمية الآسيوي؛ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والشبكات الإقليمية لإنفاذ الأحياء البرية.

والبيئية لتجارة الأحياء البرية غير المشروعة لا يمكن معالجتها بفعالية إلا من خلال القضاء على الطلب على المنتجات غير القانونية وإمدادها في كل مكان في العالم يظهر فيه. ولمعالجة مسائل طلب تجارة الأحياء البرية غير المشروعة وإمدادها/ الاتجار غير المشروع بها، يمكن االنظر في التوصيات الواردة أدناه:

أ) ***نهج عدم التسامح إطلاقاً:*** تطبق جميع الأمم نُهج عدم التسامح إطلاقاً، وتتخذ إجراءات حاسمة وعاجلة لتعزيز القوانين والسياسات، وإشراك المجتمعات في ردع ومعاقبة مجرمي الأحياء البرية والأنشطة الجنائية ذات الصلة من قبيل الفساد، غسيل الأموال، الجريمة المنظمة، الأسلحة النارية غير المشروعة، والمخدرات والإرهاب.

ب) ***تعبئة الموارد المالية والفنية:*** ينبغي للحكومات الأفريقية الالتزام بتعبئة الموارد المالية والفنية من المصادر الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لدعم تنفيذ التدابير على الصعيدين الوطني والإقليمي والرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. وتحتاج البلدان الأفريقية أيضاً إلى تعزيز التعاون والتطبيق عبر الحدود والأقاليم، وتقاسم الاستخبارات، والمعلومات وغيرها من الموارد اللازمة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي كل ما في وسعه لتوفير الدعم المالي والفني اللازم لتمكين أفريقيا من مواجهة التحديات الهائلة التي تشكلها التجارة غير المشروعة في منتجات الأحياء البرية.

ج) ***طرق التنفيذ على الصعيد القطري:*** تعزيز تنفيذ الإجراءات الوطنية وقواعد وأنظمة التطبيق وتقويض الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

د) ***وضع الإطار الأفريقي المشترك:*** ينبغي أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الوزاري الأفريقي للبيئة بوضع استراتيجية أفريقية مشتركة لإشراك البلدان والأطراف

الأخرى المتورطة في الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية من أفريقيا وتقديمها خلال القمة المقبلة لبحثها.

27. علاوة على ذلك، تتطلب مكافحة الاتجار بالحيوانات والنباتات البرية أعلى قيادة سياسية ومشاركة جماعية منسقة من قبل الحكومات الأفريقية بقيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي وبالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وسائر الهيئات الحكومية المشتركة. وينبغي إدراج ذلك في أولويات الاتحاد الأفريقي مع خطة عملية.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2014

Report of the commission African wildlife, fauna and flora conservation and illegal trade in wildlife

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4563

Downloaded from African Union Common Repository